الإجابة النموذجية للرقابة العادية للسداسي الأول في مقياس المحاسبة العمومية 1

السؤال 01: أجب بـ: صحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد؟ **03 نقاط**

01	من بين مبادئ الميزانية العامة، **مبدأ سنوية الميزانية:** الذي يقصد به أن جميع الإيرادات والنفقات تسجل وتقدم في وثيقة واحدة لتسهيل عملية مراقبتها.	خطأ

مبدأ وحدوية الميزانية

02	القاعدة العامة في المحاسبة العمومية لإعداد قانون المالية هي أن تقوم الدولة بتقدير نفقاتها أولا ثم تقوم بتقدير إيراداتها العامة.	صحيح

03	يلتزم كل من الآمر بالصرف والمحاسب العمومي بإعداد حساب التسيير والحساب الإداري على التوالي للوحدة الحكومية التي يشرفون عليها.	خطأ

يلتزم كل من الآمر بالصرف والمحاسب العمومي بإعداد الحساب الإداري وحساب التسيير على التوالي للوحدة الحكومية التي يشرفون عليها.

السؤال 02: إن القانون 90 – 21 المؤرخ في 15 أوت 1990 يكلف الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين بتنفيذ الميزانية **04 نقاط**

← **أذكر العمليات التي يقوم بها الآمر بالصرف بالنسبة لتنفيذ النفقات (مع الشرح)؟**

الجواب: تتم عمليات تنفيذ النفقات لدى الآمر بالصرف عبر ثلاث مراحل:

1. **مرحلة الالتزام:**

تعد مرحلة الالتزام المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ النفقات العمومية، يعرف الالتزام بالنفقة على أنه: " الاجراء الذي يترتب عنه إنشاء الدين"، أي أن الالتزام بالنفقة ينتج عن عمل يترتب عليه تحمل الميزانية لنفقة عمومية.

2. **مرحلة التصفية:**

يقصد بعملية التصفية ضبط المقدار النهائي المستحق على إدارة ما بموجب الالتزام بالنفقة، وتتم هذه العملية على أساس وثائق الإثبات التي تقرر وجود دين قائم الذات بذمة الهيئة العمومية وأن ذلك الدين يمكن المطالبة بتسديده أي أنه لم يسقط الحق فيه، ومنه تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية.

3. **مرحلة الأمر بالدفع:**

يعتبر الأمر بدفع النفقة آخر المراحل الإدارية لعملية تنفيذ النفقات العمومية، ويعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات الإجراء الذي يتم بموجبه دفع النفقات العمومية، أي أن الآمر بالصرف يقوم في الأخير بإصدار الوثيقة التي يأذن بموجبها للمحاسب العمومي بتأدية النفقة وهي الأمر بالصرف، ويرفق بوثائق الإثبات.

السؤال 03 : لعل أهم ما يميز المحاسبة العمومية عن المحاسبة المالية هو إنفرادها بمبدأ التنافي بين مهام الآمر بالصرف والمحاسب العمومي. **– ما هي أهمية هذا المبدأ؟** **03 نقاط**

الجواب:

أهمية المبدأ:

- فرض رقابة صارمة على تنفيذ الميزانية.
- الفصل بين السلطات والمهام.
- نظام قانوني لتقييم المهام وحسن سير الإدارة.
- منع ازدواجية الوظيفة.
- طبيعة المراقبة التي يجريها المحاسب العمومي على الآمر بالصرف.

السؤال 04: في حالة الرفض النهائي للالتزام بالنفقات من طرف المراقب المالي، **هل يمكن للآمر بالصرف أن يتغاضى عن ذلك؟** إذا كان نعم – **كيف يكون التغاضي؟**

الجواب: **03 نقاط**

← **نعم**، في حالة الرفض النهائي للالتزام بالنفقات من طرف المراقب المالي يمكن للآمر بالصرف أن يتغاضى عن ذلك وتحت مسؤوليته.

← يكون التغاضي بمقرر معلل يعلم به الوزير المكلف بالميزانية، ويرسل هذا الملف الذي يكون موضوع التغاضي فورا إلى الوزير المعني أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب الحالة.

السؤال 05: إن المادة 36 من قانون 90 – 21 تنص على أن المحاسب العمومي قبل قبوله للنفقة يجب عليه أن يتأكد من مجموعة من النقاط. **– أذكر هذه النقاط؟**

الجواب: **04 نقاط**

- مدى مطابقة العملية مع القوانين والأنظمة المعمول بها.
- صفة الآمر بالصرف أو من ينوبه.
- شرعية عمليات تصفية النفقات.
- مدى توفر الاعتمادات المالية.
- التأكد من إنجاز الخدمة.
- التأكد من وجود التأشيرات المنصوص عليها قانونا (تأشيرة المراقب المالي، أو لجنة الصفقات العمومية).
- أن الديون لم تسقط آجالها أو أنها محل معارضة.
- عدم انقضاء الدين بالسقوط الرباعي، أي سقوط حق دائني الدولة المتماطلين بمرور أربع سنوات.

السؤال 06: الرقابة هي المرحلة الأخيرة المتعلقة بدورة الميزانية العامة للدولة، فبعد الإعداد، الإقرار، التنفيذ تأتي الرقابة على التنفيذ كمرحلة نهائية. ونجد أن الرقابة لها عدة مبررات أهمها **المبرر السياسي والمبرر المالي**.

← **اشرح المبرر السياسي للرقابة على تنفيذ النفقات العمومية؟**

الجواب: **03 نقاط**

المبرر السياسي: هو التدقيق في مدى احترام إرادة البرلمان من طرف السلطة التنفيذية لمنع هذه الأخيرة من تجاوز صلاحياتها (تجاوز سقف الاعتمادات، تحصيل الإيرادات).

الإجابة النموذجية للرقابة العادية للسداسي الأول في مقياس المحاسبة العمومية 2

السؤال 01: أجب بـ: صحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد؟ **03 نقاط**

01	**يلتزم كل من الآمر بالصرف والمحاسب العمومي بإعداد الحساب الإداري وحساب التسيير على التوالي للوحدة الحكومية التي يشرفون عليها.**	صحيح
02	القاعدة العامة في المحاسبة العمومية لإعداد قانون المالية هي أن تقوم الدولة بتقدير إيراداتها نفقاتها أولا ثم تقوم بتقدير نفقاتها العامة.	خطأ

القاعدة العامة في المحاسبة العمومية لإعداد قانون المالية هي أن تقوم الدولة بتقدير نفقاتها أولا ثم تقوم بتقدير إيراداتها العامة.

03	من بين مبادئ الميزانية العامة، **مبدأ سنوية الميزانية:** الذي يقصد به أن جميع الإيرادات والنفقات تسجل وتقدم في وثيقة واحدة لتسهيل عملية مراقبتها.	خطأ

مبدأ وحدوية الميزانية

السؤال 02: إن المادة 36 من قانون 90 – 21 تنص على أن المحاسب العمومي قبل قبوله للنفقة يجب عليه أن يتأكد من مجموعة من النقاط. **– أذكر هذه النقاط؟**

الجواب: **04 نقاط**

- مدى مطابقة العملية مع القوانين والأنظمة المعمول بها.
- صفة الآمر بالصرف أو من ينوبه.
- شرعية عمليات تصفية النفقات.
- مدى توفر الاعتمادات المالية.
- التأكد من إنجاز الخدمة.
- التأكد من وجود التأشيرات المنصوص عليها قانونا (تأشيرة المراقب المالي، أو لجنة الصفقات العمومية).
- أن الديون لم تسقط آجالها أو أنها محل معارضة.
- عدم انقضاء الدين بالسقوط الرباعي، أي سقوط حق دائني الدولة المتماطلين بمرور أربع سنوات.

السؤال 03 : لعل أهم ما يميز المحاسبة العمومية عن المحاسبة المالية هو إنفرادها بمبدأ التنافي بين مهام الآمر بالصرف والمحاسب العمومي. **– ما هي أهمية هذا المبدأ؟**

الجواب: **03 نقاط**

أهمية المبدأ:

- فرض رقابة صارمة على تنفيذ الميزانية.
- الفصل بين السلطات والمهام.
- نظام قانوني لتقييم المهام وحسن سير الإدارة.
- منع ازدواجية الوظيفة.
- طبيعة المراقبة التي يجريها المحاسب العمومي على الآمر بالصرف.

السؤال 04: في حالة الرفض النهائي للالتزام بالنفقات من طرف المراقب المالي، **هل يمكن للآمر بالصرف أن يتغاضى عن ذلك؟**

إذا كان نعم – **كيف يكون التغاضي؟**

الجواب: **03 نقاط**

← **نعم**، في حالة الرفض النهائي للالتزام بالنفقات من طرف المراقب المالي يمكن للآمر بالصرف أن يتغاضى عن ذلك وتحت مسؤوليته.

← يكون التغاضي بمقرر معلل يعلم به الوزير المكلف بالميزانية، ويرسل هذا الملف الذي يكون موضوع التغاضي فورا إلى الوزير المعني أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب الحالة.

السؤال 05: إن القانون 90 – 21 المؤرخ في 15 أوت 1990 يكلف الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين بتنفيذ الميزانية.

← **أذكر العمليات التي يقوم بها الآمر بالصرف بالنسبة لتنفيذ النفقات (مع الشرح)؟**

الجواب: تتم عمليات تنفيذ النفقات لدى الآمر بالصرف عبر ثلاث مراحل: **04 نقاط**

4. **مرحلة الالتزام:**

تعد مرحلة الالتزام المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ النفقات العمومية، يعرف الالتزام بالنفقة على أنه: " الاجراء الذي يترتب عنه إنشاء الدين"، أي أن الالتزام بالنفقة ينتج عن عمل يترتب عليه تحمل الميزانية لنفقة عمومية.

5. **مرحلة التصفية:**

يقصد بعملية التصفية ضبط المقدار النهائي المستحق على إدارة ما بموجب الالتزام بالنفقة، وتتم هذه العملية على أساس وثائق الإثبات التي تقرر وجود دين قائم الذات بذمة الهيئة العمومية وأن ذلك الدين يمكن المطالبة بتسديده أي أنه لم يسقط الحق فيه، ومنه تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية.

6. **مرحلة الأمر بالدفع:**

يعتبر الأمر بدفع النفقة آخر المراحل الإدارية لعملية تنفيذ النفقات العمومية، ويعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات الإجراء الذي يتم بموجبه دفع النفقات العمومية، أي أن الآمر بالصرف يقوم في الأخير بإصدار الوثيقة التي يأذن بموجبها للمحاسب العمومي بتأدية النفقة وهي الأمر بالصرف، ويرفق بوثائق الإثبات.

السؤال 06: الرقابة هي المرحلة الأخيرة المتعلقة بدورة الميزانية العامة للدولة، فبعد الإعداد، الإقرار، التنفيذ تأتي الرقابة على التنفيذ كمرحلة نهائية. ونجد أن الرقابة لها عدة مبررات أهمها **المبرر السياسي والمبرر المالي**.

← **اشرح المبرر السياسي للرقابة على تنفيذ النفقات العمومية؟**

الجواب: **03 نقاط**

المبرر السياسي: هو التدقيق في مدى احترام إرادة البرلمان من طرف السلطة التنفيذية لمنع هذه الأخيرة من تجاوز صلاحياتها (تجاوز سقف الاعتمادات، تحصيل الإيرادات).